

المدونة الكبرى

عبدك أو افده فإن دفعه أخذ ما كان دفع إلى المقتول وان فداه نقص له في الفداء بما دفع إلى المقتول من أرش الجنایات قلت وهذا قول مالك قال هذا قوله في الحر وهو عندي في العبد مثله قلت أرأيت لو أن أمة جنت جنایة وهي حامل أو غير حامل فحملت بعد الجنایة فوضعت ولدها بعد الجنایة وقام عليها أولياء الجنایة أتدفع ولدها معها في الجنایة ان قال سيدها أنا أدفعها قال بلغني عن مالك أنه قال لا يدفع ولدها قال ولم أسمع أنا منه ولكنه رأيت قلت أرأيت الأمة تجني جنایة ولها مال قد اكتسبته قبل الجنایة أو بعد الجنایة أي يدفع معها في قول مالك قال قال مالك كل مال كان لها قبل أن تجني فإنه يدفع معها وكل شيء اكتسبته بعد الجنایة فذلك أحرى أن يدفع معها قلت أرأيت أم ولدي إذا جنت جنایة ثم جنى عليها قبل أن يحكم فيها فأخذت لها أرشا ما يكون علي أقيمتها صحيحة أو قيمتها معيبة قال بن القاسم بل قيمتها معيبة مع الارش الذي يأخذ السيد إلا أن تكون دية الجنایة التي جنت هي أقل من قيمتها معيبة مع الارش الذي أخذ سيدها مما جنى عليها فلا تكون عليه إلا دية الجنایة وإنما عليه الاقل أبدا قال بن القاسم ولو أن عبدا قتل قتيلين وليهما واحد لم يكن له أن يسلم نصفه بدية أحدهما ويفتك النصف الآخر بدية أحدهما إلا أن يفتكه بديتهما جميعا أو يسلمه كله وهذا رأيي قال بن القاسم ومما يبين لك أن العبد إذا جنى ثم جنى عليه فأخذ له سيده أرشا أنه يخير في أن يسلمه وما أخذ له من الارش أو يفتكه بما جنى فذلك أم الولد إلا أن أم الولد لا تسلم وإنما يكون عليه الاقل من قيمتها معيبة وأرش الجنایة معها أو قيمة الجنایة التي في رقبته بمنزلة العبد سواء لان أم الولد لا يستطيع أن يسلمها فيكون عليه الذي هو أقل لانها لو هلكت ذهبت جنایة المجرور وكذلك العبد لو هلك قبل أن يحكم عليه ذهبت جنایة المجرور أمرهما واحد إلا أن يكون الارش مثل الجنایة فلا يكلف أكثر من الارش قلت أرأيت لو أن أمة جنت جنایة أيمنع سيدها من وطئها حتى ينظر أي دفع أم يفدي في قول مالك